

الدينار ينشر الأوهام حول حقيقة الاقتصاد

تعافي الدينار يقدم دعما ملتبسا للاقتصاد التونسي

تحرك العملة لا يعكس انتعاش النمو والتشغيل والميزان التجاري

شكك اقتصاديون في قدرة الدينار التونسي على البقاء في مستواه المرتفع الذي حققه خلال الأشهر الماضية أمام العملات الأجنبية الرئيسية، في ظلّ الغموض، الذي تفرضه الانتخابات التشريعية والرئاسية على الاقتصاد الباحث عن محفزات قوية تبعده عن مربع الأزمة نهائيا.

> 🔻 تونــس - اعتبــر خبــراء أن الارتفاع المثسر للحدل لقيمة الدينار التونسي في الآونة الماضية أمام اليورو والدولار من شائه أن يقدم دعما ملتسا الاقتصاد

ويبدي كثيرون مخاوف من عدم استدامة أسعار صرف العملة المحلية في مستوياتها الراهنة خلال الفترة المقيلة، نظرا إلى ارتباطها بعدة عوامل متداخلة توهم بأن الاقتصاد ينمو.

ولكن البنك المركزي يبدو أنّ لديه رأيا أخر، خاصة وأنه لـم يعلن عن أي معلومات تشيير إلىٰ أنه تدخل في سوق الصرف لكبح انهبار العملة.

وقال محافظ المركزي مروان العباسى بعد لقاء مع الرئيس المؤقت محمد الناصر الخميس الماضي إن "العملة المحلية تشهد تحسنا تدريجيا رغم . معوبات الاقتصاديّـة والماليـة ا تواحه البلاد".

وجدد العباسي الدعوة للفاعلين الاقتصاديين إلى مزيد من تضافر الجهود والعمل على رفع مستوى الإنتاج لزيادة نسبة النمو في تونس.

ولفت تعافي ستعر صرف الدينار الأنظار بعد سنوات من التراجع رغم عدم

تحسّن العديد من المؤشرات المرتبطة به وفي مقدمتها الميزان التجاري، وصعود

مليار دولار فقط.

وبلغ سعر صرف الدولار في تعاملات دينار في بداية العام.

وفسُّر خبير اقتصاد، تعافى العملة

الارتفاع في ستقف السيولة النقدية في

السوق ما جعل نسية العملة الصعبة الخارجة من تونس أقل، وبالتالي الطلب على العملة تراجع.

ويرى الخبير أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي ومرحلة الانكماش، التي انطلقت من إيطاليا، ووصلت إلى الصناعة الألمانية في الربع وقال إن "الدينار استفاد من هذه

الأخير من 2018، جعل اليورو ينخفض. الظرفية مع تحسّبن العائدات السياحية بصفة نسبية، ولقد رأينا بالتالي استقرارا على مستوى سعر الصرف".



وأكد جبنون أن صندوق النقد الدولي يحذّر من هذه السياســة، التي لا يرافقها نمو حقيقي للاقتصاد، لأنه توجد مخاطر في ما بعد على استقرار العملة إذا لم تتّحسّن محركات الإنتاج والتصدير.

لتونس الشهر الماضي في طياتها تحذيرات من مخاطر محتملة قد تعيق تعافي الاقتصاد التونسي، بسبب ارتفاع أسعار صرف الدينار والنفط في الأسواق

وقال رئيس البعثة بيورن روثر خلال مؤتمر صحافي جمعه بالعباسي حينها

إن "ارتفاع سـعر الدينار وزيادة أسـعار النفط وتباطؤ النمو لدى شيركاء تونس التجاريين الرئيسيين سيؤثر على المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، رغم تحقيق السياحة لأداء فاق التوقعات".

وحاليا لا يمكن الجزم باستدامة تحسّن قيمة الدينار فهو رهينة سياسة المركزي، ومواصلتها من عدمها رهين قرار من مجلس إدارة البنك.

ويؤكد الخبير رضا الشكندالي أن قيمة الدينار تتحدد بالعرض والطلب علىٰ العملة باليورو والدولار في أسواق الصرف أو حتى في الأنشطة التّحارية. وفسّر ذلك بالقول "إذا كان دخول

العملــة كبير، القيمة تتحســن، وإذا كان دخول للعملة قليل والخروج أكثر، قيمة

وأكد الشكتدالي أن هذا التعافي في قيمة الدينار، يمكن أن يتواصل طالما هناك قروض ولكن سيتهاوى، إذا ما

فإننا نخاطر بفقدها كلها حين يصبح وطننا على طاولة المؤسسات الدولية المقرضة، وما يمكن أن تفرضه علينا من خطط اقتصادية ومالية قاسية".

امّتصاد

المخاوف ترفع تكلفة

الديون اللبنانية

قفزت تكلفة التأمين على ديون لبنان السيادية إلى مستوى قياسى أمس، بعدما حذر الرئيس ميشال عون من مغبّة ما يمكن أن تفرضه المؤسسات الدولية من إجراءات مالية قاسية، ما لم يتم تقديم تضحيات لإنقاذ بلاده

من أزمتها الاقتصادية المزمنة.

بیروت - اظهرت سانات آی.اتش.

إس ماركت أمس أن عقود مبادلة مخاطر

لائتمان اللبنانية لخمس سنوات

ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق عند

990 نقطة أساس، بزيادة 33 نقطة أساس

ويأتى التحرك المفزع لمؤشس الديون

اللبنانية بعد أن أثار الرئيس ميشال

عون احتمال اضطرار بلاده إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي إذا لم تثمر

جهود الإصلاح، التي تبدلها الحكومة

عن تحسن المالية العاملة للدولة بالقدر

وبدأ لبنان يستشعر متأخرا خطر

جبال الدين العام وتداعياته المحتملة

بعد أن بعث اقتصاديون بإشارات

سلبية تحذر من أثار كارثية ما لم يحدث

تغيير جذري في هذا الوضع وبالسرعة

المطلوبة، لنفض غبار الخراب المخيّم على

وارتفاع تكلفة تأمين الانكشاف على ديون لبنان هو الثاني في أقل من شهر،

بعد أن قفزت 17 نقطة أساس في العاشر

من يوليو الماضي، بالتزامن مع أنخفاض السندات السيادية المقومة بالدولار بعد

يوم من فرض الولايات المتحدة عقوبات

إعادة الائتمان على ديون لبنان حينها

ألئ مستويات شهر ينايس الماضي،

والتي تسبب في ارتفاعها في ذلك الوقت

تصريحات مسـؤولين رسـميين في ما

قد فرضت عقوبات على عضوين في

مجلس النواب اللبناني يمثّلان حزبّ

الله هما أمين شري ومحمد رعد،

إضافة إلىٰ المسـؤول الأمني في الحزب

الديـن العام في العالـم والبالغ أكثر من

85 مليار دولار وهو ما يعادل 150 بالمئة

من الناتج المحلى الإجمالي، إلى جانب

انخفاض معدل النمو الاقتصادي على

تأجلت لمدة طويلة، وذلك في ظل تباطؤ

الودائع في القطاع المصرفي، وهي

وانكمشت الودائع قليلا في الشهور

الخمسة الأولى من العام، كما تراجعت

احتياطيات النقد الأجنبي على الرغم من

أنها لا تزال كبيرة نسبيا مقارنة بحجم

وقال عون إن لبنان يمرّ بأزمة

"لكنَّنا قادرون على تجاوزها وإنقاذ

الوطن من براثنها إذا عقدنا العزم على

من كل اللبنانيين دون استثناء لتنجح

عملية الإنقاذ، فإن لم نضح اليوم جميعا

ونرضى بالتخلى عن بعض مكتسباتنا

وأضاف "التضحية المرحلية مطلوبة

مصدر مهمّ لتمويل الدولة.

وزادت الحاجة لتطبيق إصلاحات

مدى أعوام.

ويعانى لبنان من أحد أثقل معدلات

وكانت وزارة الخزانة الأميركية

على حزب الله المدعوم من إيران. ووصلت مستويات تداول عقود

يتعلق بـ"إعادة هيكلة الدين".

عن إغلاق الخميس.

واعتمدت الحكومة موازنة 2019 التي صادق عليها البرلمان الشهر الماضى بعد أسابيع من الشد والجذب، تهدف إلى خفض العجز الكبيرة فيها إلى الناتج المحلى الإجمالي.

وقّال صندوق النقد الدولي في الشهر الماضي إن العجز سيكون أعلى بكثير من الهدف الــذي حددته الحكومــة وهو 7.6 بالمئة من أكثر من 11 بالمئة في الموازنة

وشملت الميزانية إجراءات مثل تجميد التعيين الحكومي لمدة ثلاثة أعـوام. لكن تم رفض أفـكار أصعب مثل خفض رواتب العاملين في القطاع العام. ويقول منتقدون للحكومة إنها تجاهلت المشكلة الرئيسية وهي الفساد.

مليار دولار حجم ديون لبنان وهي تعادل 150 بالمئة من الناتج المحلى الإجمالي للبلاد

وتشمل إجراءات خفض العجز الرئيسية زيادة الضرائب على فائدة الودائع المصرفية والسندات الحكومية وضريبة جديدة على الواردات وخطة لخفض تكاليف خدمة الدين، وإن كان لم يتضح كيفية تحقيق ذلك.

الموازنة العامة من عبء تراكم قاتل للدين وخدمة الدين".

في مسودة الموازنة" الجديدة، التي لا

إلى أن تناقشها كافة الأطراف المعنية، بما

وأضاف إن "هـذا الأمـر يسـتدعى

وأيّد محافظ مصرف لبنان المركزي

الاحتياطات الأجنبية التي تبلغ نحو 5.43

وشبهد الدينار خلال الفترة الماضية ارتفاعا في قيمتها في السوقين الرسمية والسوداء بنحو 2.2 بالمئة أمام اليورو، ونحو 3.4 بالمئة أمام الدولار تباينت أراء معظم المحللين حول أسبابها.

أمس 2.88 دينار، مقارنة مع 3 دنانير لكل دولار مطلع العام الجاري، بينما بلغ سعر صـرف اليورو 3.2 دينار، مقارنة مع 3.44

التونسية، بأنه ظرفي وهو يعطي انطباعاً سأن هناك تحسَّنا هيكليا في أساسيات الاقتصاد التونسي وهي النمو

ونسبت وكالة الأناضول للاستشاري المالي التونسي محمد الصادق جبنون قوله ً إن "ما ســمّى بالتحسّن في الدينار هو ارتفاع نسبي يعود لمناورة تقنية قام بها البنك المركزي التونسي".

وأوضيح أن هذه المناورة تمثل

وربطوا ذلك بعوامل منها افتقار

الأردن لتعريف رسمي وإطار سياسة

دوق النقد الدول

محمد الصادق جبنون

الدينار تتراجع".

ولفت إلى أن التحسّن طفيف، وتزامن مع أحداث دخول عملة صعبة لتونس، وهو ليس قادم من أساسيات الاقتصاد التونسي، بل هو سيولة بالنقد الأحنبي دخلت البلاد أبرزها من صندوق النقد، وقرض حصلت عليه الشبركة التونسية للكهرباء والغاز مؤخرا.

والزراعة وهى قطاعات مرتبطة بالظروف المناخية أو العالمية، لكنها لم تكن السبب الحقيقي لتعافى الدينار.

انتهت هذه التعاقدات على القروض.

وأثناء مناقشية الموازنة أكد وزير المالية على حسن خليل خلال حلسة برلمانية أن لبنان يحتاج إلى خطة لإدارة دينه العام الضخم تتيح فرصة "لتحرير

وقال إن الحكومـة "ملتزمة بوضوح بخفض تكلفة الدبن العام بالقدر المحدد تزال أمام نواب البرلمان.

وأوضح أن مثل هذه الخطة ستحتاج فى ذلك الحكومة ومصرف لبنان المركزي والبنوك التجارية.

حوارا حكوميا.. حوارا بين الحكومة والمجلس.. حـوارا بشــترك فيه مصرف لبنان وتشترك فيه المصارف وهذا أمر حصل ويحصل"

ولم يقدّم خليل تفاصيل بشان أي إجراءات يأمل بأن تشملها مثل تلك العام إلىٰ الناتج المحلّى الإجمالي للبنان نحو 151 بالمئة بنهاية العام الجاري.

رياض سلامة مساعى الحكومة لخفض تكاليف خدمة الدين العام في الموازنة، لكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشان كيفية تنفيذ ذلك.

شركات التكنولوجيا تشكك بمناخ الأعمال الأردني

💆 عصان - اختزلت دراســة حديثة تعدّ الأولىٰ مـن نوعها فـي الأردن التحديات التى تواجه شركات التكنولوجيا لاقتحام السوق المحلية، رغم الإشادة التي منحتها قبل فترة شيركة مايكروسيوفت الأمدركية لبيئة الأعمال في البلاد.

دراسة أردنية بالتعاون مع جهات دولية تظهر أن المستثمرين يعتبرون بيئة الأعمال المحلية غير ملائمة لشركات التكنولوجيا

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية أن دراســة أعدتها جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (انتاج) وشركة أورانج الفرنسية والوكالة الألمانية للتعاون الدولى، أظهرت أن بيئة الأعمال المحلية أقل ملائمة من عدة اقتصادات.

المحليين يقررون عادة تنمية أعمالهم أما العنصر الثالث في عدم استعداد الدولة لاستقبال شركات التكنولوجيا هو أن شركات ناشئة أردنية تختار التسجيل

موحد للشـركات الناشــئة، بينما يتمثل الثاني في كون أغلب روّاد الأعمال

> وكان البنك الدولي قد نشسر بحثا في وقت سابق هذا العام، أظهر أن الشركات الناشئة المحلية تواجه عوائق كثيرة أمام تأسيس أعمالها، بدءا من السياسات و الأدوات الماليّة غير الكافية وصولا إلى المهارات والخبرات المحدودة للأفراد.

> ومع ذلك، ترى الدراسة الصادرة بعنوان "اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن- تقييم المساهمة الاقتصاديّة وإمكانات الشسركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا" أن الشركات الأردنية الناشئة تتمتع بإمكانات عالية.

واستندت الدارسة على تحليل ويتمثل الأداء العالى في كثافية باستخدام قاعدة بيانات جمعية "انتاج" الصادرات وعمالة الإناث وإيجاد فرص لقياس حجم قطاع الشركات الناشئة، عمل عاليـة الأجور ونقـل التكنولوجيا، رغم التحديات الناجمـة عن الصعوبات بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية الاقتصادية الإقليمية.



الانغماس في تهيئة بيئة الابتكار

المعلومات. وتشيير الدراسة إلى أن القيمة المضافة إلى قطاع تكنولوجيا في

مراقبة الشركات وشركة كنز لتكنولوجيا

الإحصاءات العامة، وقواعد بيانات دائرة والمهوارد والخدمات المالية والخدمات

الأردن تعتب مرتفعة بشكل ملحوظ، مقارنة بالمتوسط المحلّى عبر القطاعات والأنشطة الرئيسية الأخرى. وبلغ متوسط القيمة المضافة

الناتجة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 64 بالمئة من إجمالي إنتاجه، مقارنة بنسبة 40 بالمئة بالمتوسط لأنشطة التصنيع و52 بالمئة في المتوسط لجميع الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى.

وتلقَّىٰ الأردن في يونيو الماضي دعما كبيرا في طريق إنعاش اقتصاده المتعثر من بوابة الاستثمار في التكنولوجيا بعد أن أكدت مايكروسوفت جاهزية الشركات المحلية لاحتضان الذكاء الاصطناعي.

وركزت دراســة مايكروسوفت على 7 قطاعات رئيسية يمكن أن يستفيد منها الأردن، بما في ذلك الصحة والتصنيع

المهنية وتجارة التجزئة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاعلام والبنية التحتية والنقل. وجاء الإعلان ليضيف زخما كبيرا للبلاد مع استضافتها في ذلك الوقت أول منتدى رقمي يعقده البنك الدولي في

الشرق الأوسـط، لمناقشة التحوّل الرقمي وريادة الأعمال وخدمات تكنولوجيا المعلومات بمشاركة عربية ودولية. وتراهن الحكومة الأردنية على قطاع التكنولوجيا، الذي تقدّر نسبة نموه السنوية بنصو 25 بالمئة، وهو يلعب دورا مهما في الاقتصاد، ما يدعم الاتجاه بتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد

ويرجّـح محللون أن تستفيد عمّان خلال السنوات المقبلة من التكنولوجيا لتغيير سوق العمل، وأن يعزز الذكاء الاصطناعي كفاءة المشاريع وتقليص

رقمي، ويجعل من البلاد مركزا رئيسا

للتكنولوجيا مستقبلا.